السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار المرتقبة من انهيار أسعار النفط
- حالة الجزائر-

- Policies to counteract the anticipated effects of the oil price crash - The case of Algeria-

تومي رحاب الإسلام[1]، شيبوط سليمان[2]

[1] جامعة عمار ثليجي، toumirihabelislam@gmail.com

[2] جامعة زيان عاشور، Chibout.slimane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/28 **تاريخ القبول: 26 /2020/05**

الملخص:

عكفت الجزائر على غرار مختلف الدول النامية منذ استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير تنظيم قطاع تجارتها الخارجية بما يخدم مجموعة الأهداف الاقتصادية والتي حددتها الدولة في كل فترة، وقد اختلفت السياسات باختلاف الظروف الاقتصادية والإيديولوجيات السياسية التي حكمت البلد في مختلف المراحل والفترات بالغ الأثر على المسيرة التنموية في البلد ككل وعلى مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعتبر السياسة التجارية أهم رابط ما بين الدول في مجال التعاملات والتبادلات التجارية فهي تؤثر وتتأثر بأي عامل قد يحدث فهذا التأثير قد يحدث خلل في إقتصادها، وخاصة على الدول التي تعتمد بشكل خاص على قطاع المحروقات، وأصبح للنفط في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي، وللسياسة التجارية أهداف كغيرها من السياسة والتي تصبو من خلال إلى تحقيق هدف التوازن الخارجي والذي يعتبر من الأهداف الرئيسية للسياسة التجارية، كي لا تقع في أزمات قد تخل بالنظام الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، السياسة التجارية، النفط، أسعار النفط.

Abstract :

Algeria like various developing countries, has been working since its independence to take measures and measures to regulate its foreign trade sector in a way that serves the set of economic goals set by the state in every period. The country as a whole and its various economic, social and environmental aspects, and trade policy is considered the most important link between countries in the field of commercial dealings and exchanges. Especially on countries that depend in particular on the hydrocarbon sector, and oil has now become the direct role in managing the wheel of economic growth and in moving the realities of global conflicts due to the world's growing need for energy imposed by economic and social development and demographic growth, and trade policy has goals like other policies that aspire Through achieving the goal of external balance, which is considered one of the main goals of trade policy, so that it does not fall into crises that might upset the economic system.

Key words: foreign trade, trade policy, oil, oil prices.

المؤلف المرسل: تومي رحاب الإسلام، الإيميل: toumirihabelislam@gmail.com

مقدمة:

تملك الجزائر ثروات طبيعية هائلة، لكن يقتصر اهتمامها بقطاع المحروقات بشكل خاص، لما يعود هذا القطاع بمداخيل هامة للدولة الجزائرية، تعتمد عليه في تنفيذ خططها التنماوية والنهوض بقطاعاتها فتشكل التقلبات السعرية التي يشهدها النفط وضعية يتوقف عليها الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي الاضطراب في أسعار النفط إلى الإضرار بصادراتها، كون صادرات الجزائر هي صادرات ذات اتجاه واحد يعتمد بصفة كبيرة على المحروقات.

وللخروج بالقطاع التجاري من التبعية في مجال المحروقات وإيجاد بدائل جديدة، تسعى الجزائر جاهدة من خلال سياستها التجارية إلى اللحاق بمصاف الدول التي حررت تجارتها الدولية مع العالم الخارجي وهذا وفقا لانتهاج مجموعة من السياسات التجارية الخارجية والتي تعتبر انعكاسا حقيقيا لتقلبات أسعار النفط.

وعليه تركز اهتمام السلطات الجزائرية في مجال التجارة الخارجية في البحث عن جملة من الإجراءات والتدابير محاولة بذالك إيجاد بدائل لضبط عائدات الدولة جراء التراجع الذي شهده أسعار النفط، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة على النحو التالي:

إشكالية البحث: فيما تتمثل الإجراءات والتدابير الواجبة إتباعها لمواجهة الآثار المرتقبة من انهيار أسعار النفط في الجزائر؟

الفرضيات: وللإجابة على الإشكالية طرحنا الفرضيات التالية:

- كلما حدث أي ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط كلما أدى إلى تراجع الصادرات النفطية.
- نظرا للاعتماد المفرط من طرف الدولة الجزائرية على اعتبار النفط المصدر الوحيد لها فيعد التذبذب الذي يحصل في أسعار النفط علامة عن تذبذب سيحصل في الجزائر بشكل مباشر.
- تلعب أسعار النفط دورا هاما وفعالا في التأثير على السياسات التجارية الخارجية المعتمدة.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من الدراسة هو معرفة السياسة التجارية للجزائر وجملة الإجراءات المنتهجة في ظل انهيار أسعار النفط، باعتبار الجزائر تعتمد على هذا المورد بدرجة كبيرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز أهمية أسعار النفط في التأثير على السياسة التجارية للدولة في حالة انخفاضها، نظرا للدور التي تلعبه هذه السلعة عالميا ووطنيا فهو مورد ناضب في تحصيل الإيرادات المالية اللازمة لمعظم اقتصاديات الدول .

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك لاستعراض السياسة التجارية وأسعار النفط وأسباب انهيارها والاعتماد كذلك على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام والمنحنيـــات المتعلقـــة بأسعار النفط العالمية.

وعليه فإنه في هذه الدراسة أردنا أن نبرز السىاسات المنتهجة لمواجهة الآثار المرتقبـــة مـــن انهيار أسعار النفط، من خلال المحاور التالية:

1. ماهية التجارة الخارجية؛
2. ماهية أسعار النفط؛
3. السىاسات المنتهجة لمواجهة الآثار المرتقبة من انهيار أسعار النفط.

1. ماهية السياسة التجارية الخارجية

1.1 مفهوم السياسة التجارية الخارجية

الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية. (مجدي،2007، ص112)

كما تعرف السياسة التجارية بأنها:

تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته(يوسف، 2010، ص70).

1.2 مفهوم سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون ويمكن تعريفها بأنها: قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع أقصى حد لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية(بوكونة، 2012، ص41) .

1.3 مفهوم سياسة الحرية التجارية

ظهرت سياسة الحرية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة، وفي هذه الصياغة

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها:

مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة(عبد المطلب، 2003، ص133).

1.4 أهداف سياسات التجارة الدولية :تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق العديد من الأهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية وأخرى إستراتيجية واجتماعية نذكرها كما يلي (موقع الكتروني،2018):

1.4.1 **الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في:**

- ✓ تحقيق موارد للخزانة العامة: إن احد أهم أهداف السياسة التجارية هو الحصول على موارد للخزانة من اجل تمويل للإنفاق العام.
- ✓ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية: ويقصد بها عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلبيا على الإنتاج المحلي.
- ✓ حماية الصناعات الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق: حيث يعرف الإغراق على انه عملية بيع السلع المحلية في الأسواق الأجنبية بأقل سعر من تلك المعمول بها في السوق الوطني وهو احد أسلحة الحروب الاقتصادية وتسعى الدول لتطبيقه من اجل تحقيق أهداف اقتصادية، مالية، سياسية.

1.4.2 **الأهداف الاجتماعية: وتشمل في:**

- ✓ حماية مصالح فئات اجتماعية معينة: كمصالح المزارعين المنتجين لسلعة معينة.
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني: عن طريق فرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصول على الاستيراد.

1.4.3 **الأهداف الإستراتيجية:** عن طريق توفير حد أدنى من الإنتاج الغذائي والحربي وجزء من الطاقة وهو حفاظا على أمن الدولة خاصة في حالة الحروب والأزمات.

2. ماهية أسعار النفط

2.1 مفهوم أسعار النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل الشيء أو قد لا يتعدى معها أي يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذالك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر النفطي يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود(محمد، 1983، ص198).

2.2 محددات أسعار النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعــل بــين قــوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصــاديا بحالــة التوازن .

2.2.1 العرض والطلب والاحتياط النفطي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وســعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذالك يتحدد العــرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتهــا إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتهــا الماليــة، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياطات المستقبل، لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضــي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة، وفي التخوم النائية وفي المناطق الحــارة و الباردة، وكذالك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد دول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة (المعهد العربي للتخطيط، 2019) .

جدول رقم(01):الطلب العالمي على النفط 2013- 2040 الوحدة: مليون برميل يوميا.

	2013	2014	2015	2016	2020	2025	2030	2040
الطلب العالمي على النفط	91.2	91.2	93.8	95.3	96.9	101.3	104.8	111.1
العرض العالمي على النفط	90	91.5	93.7	93.7	91	87.9	86.38	84.9
غير أوبك	53.2	55	57.7	57.9	56	53.9	52.38	51.4
أوبك	36.8	36.5	36	35.8	35	34	34	33.5
عجز الطلب/العرض	-1.24	+0.40	-1.10	-1.60	-5.90	-13.40	-18.42	-26.20
النسبة المؤوية لإسهام النفط الصخري في الطلب العالمي	3%	4%	3%	3%	3%	3%	2%	2%

المصدر: محمود سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار الخام، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 7نوفمبر2015، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2016، ص45.

نلاحظ من الجدول أعلاه المتعلق بالطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2013 -2040 :

أن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر من سنة 2013 و 2014 قدر بـــــ 91.2 مليون برميل يوميا، ليصل سنة 2015 إلى 93.8 ويواصل الطلب العالمي على النفط في التزايد ليبلغ

سنة2016 ما يقدر بـــــ93.8 مليون برميل يوميا، و من المتوقع أن تبلغ سنة 2020 96.9 مليون برميل يوميا أما سنة 2025 تصل لـــ 101.3 مليون برميل يوميا كما يتوقع أن تصل ل 104.8 و 111.1 مليون برميل يوميا خلال سنتي 2030 و2040 على التوالي .

أما فيما يخص العرض العالمي على النفط قدر سنة 2013ب 90 مليون برميل يوميا، لتزداد قيمتها بما يقدر ب 91.5 و93.7 مليون برملي يوميا خلال سنتي 2014 و 2015 على التوالي، و ثبات قيمتها حتى سنة 2016 ليتوقع وصول قيمتها سنة 2020 ما يقدر ب 91 مليون برميل يوميا، أما سة 2025 قدرت ب 87.9 مليون برميل يوميا، وسنة 2030 و2040 يتوقع أن تبلغا 86.38 و 84.9 مليون برميل يوميا ــ

أما دول غير الاوبك سجلت ارتفاع في قيمة الطلب العالمي على النفط عكس دول الاوبك سجلت انخفاض وذالك خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 .

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل للطاقة (IEA)، حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الإتحاد السوفياتي سابقا.

وهي : روسيا ،أذربيجان كازخستان ، و البرازيل ، أنجولا ، السودان و كندا .

والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول شـــرق الأوســـط حتى سنة 2005،كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال الخمسين الماضية، وذالـــك نتيجـــة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبـــت (عبـــد القـــادر، 1982، ص75).

والجدول الموالي يبين احتياط النفط العالمي(مليار برميل/ السنة):

جدول رقم (02): احتياط النفط العالمي الوحدة: مليار برميل/ السنة.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
1470.4	1460.8	1278	1285.4	1292.9	1277.7	1266.5	1241.6	1231.0	1214.5	1259.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادية العربية الموحدة والتقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك: 2019،2018،2017،2016

ونلاحظ من الجدول أعلاه والخاص باحتياط النفط العالمي أن احتياطي النفط في تزايد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2012 حيث قدر في سنة 2009 بـــــ 1214.5مليار برميل، وسنة 2010 بـــــ 1231 مليار برميل، وسنة 2011 بـــــ 1241.6 مليار برميل وسنة 2012 بـــــ 1266.5مليار برميل، وتقدر الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام 2013 بحوالي 1277.7 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.9% بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت 1266.5 مليار برميل.

ليبلغ سنة 2014 بـــــــ 1292.9 مليار برميل ليسجل انخفاضيين متتالين على مدار سنتي 2015 و2016 بقيمة تقدر بـــــ 1285.4 مليار برميل و بـــــ 1278 مليار برميل على التوالي، بلغ سنة 2017 مرتفعا بقيمة تقدر بـــــ 1460.8 مليار برميل كما شهد ارتفاعا أيضا بـــــ 1470.4 مليار برميل لسنة 2018.

1.3 أسباب انهيار أسعار النفط

تعتبر أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا بحيث يصعب رصدها، وذلك نظرا للطلب والعرض العالمي على النفط، وهناك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها:

1.3.1 ظهور إنتاج النفط الصخري،الذي أتاحه تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام،مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي (عبد الحميد، ص1).

إنتاج النفط الصخري في كل من الولايات المتحدة وكندا وإن بمستويات غير مسبوقة، ليس هو السبب الوحيد لانهيار أسعار النفط لكنه وبكل تأكيد كان أحد أهم الأسباب التي أدت لانهيار الأسعار، فثبات أسعار النفط فوق 100 دولار لأكثر من 3 سنوات خلال الفترة من 2011 إلى 2014، إضافة إلى جشع منتجي النفط حول العالم أعطى منتجي النفط الأمريكيين الوقت الكافي لتطوير إمكانياتهم والاستثمار في إنتاج النفط الصخري المكلف والاستفادة من هامش ربح بين 30 و50 دولار للبرميل (خليل، 2018).

جدول رقم(03):إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية الحالي والمتوقع من النفط الخام، الاستهلاك والاستيراد2012-2035

الوحدة :مليون برميل يوميا.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2019	2020	2025	2030	2035
الإنتاج	6.48	7.44	8.5	8.25	8	8	7.8	6.93	6.49	6.1
الاستهلاك	18.54	18.9	19	19.2	19.4	20	20.2	21	21.47	22
صافي المستوردات	12.06	11.5	10.5	10.95	11.4	12	12.4	14	14.98	15.9
كمية مئوية من الاستهلاك	%65	61%	55%	57%	59%	60%	61%	67%	70%	72%

المصدر:محمود سلامة، مرجع سبق ذكره،ص41.

يوضح الجدول رقم(03):إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية الحالي والمتوقع من النفط الخام، الاستهلاك والاستيراد2012-2035 حيث قدر الإنتاج سنة 2012 بـــــ 6.48 مليون برميل يوميا، و 7.44

مليون برميل يوميا سنة 2013 ، فحين قدر بـــــ 8.5 مليون برميل يوميا سنة 2014 و 8.25 مليون برميل يومينا سنة 2015 لتبلغ سنة 2016 ما يعادل 8 مليون برميل يوميا، ويتوقع أن تبقى ثابتة لسنة 2019، أما بخصوص سنة 2020 يتوقع أن تصل لـــــ7.8 مليون برميل يوميا،و 6.93 مليون برميل يوميا لسنة 2025 لتصل سنة 2030 لما يعادل 6.49 مليون برميل يوميا فـــ6.1 مليون برميل يوميا سنة 2035.

أما الإستهلاك نلاحظ تزايده خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 لتسجل سنة 2012 ما يقارب 18.54 مليون برميل يوميا، لتصل سنة 2016 إلى 19.4 مليون برميل يوميا، ويتوقع أن يسجل أيضا تزايد مستمر خلال السنوات القادمة ليصل سنة 2035 ما يقارب 22 مليون برميل يوميا .

فحين سجل صافي المستوردات انخفاض خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 لتسجل سنة 2012 ما يقارب 12.06 مليون برميل يوميا، لتصل سنة 2015 إلى 10.95 مليون برميل يوميا، لترتفع من جديد سنة 2016 مسجلة قيمة 11.4 مليون برميل يوميا، ويتوقع أن يسجل أيضا ارتفاع قدر سنة 2019 بـــــ 10.04 مليون برميل يوميا، ليستمر في الارتفاع خلال السنوات التالية 2020 و2025 و 2030 و2035 مسجلا في صافي المستوردات ما يقارب 12.4 و14 و14.98 و15.9 على التوالي .

1.3.2 التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد فاجأت المنظمة– في اجتماعها الأخيرة– الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار، وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به المنظمة خلال فترة الأزمة العالمية (2009–2008) عقب انهيار أسعار النفط، حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا (عبد الحميد، ص2).

1.3.3 الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية، وهذابعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعدالتوصل إلى الاتفاق النووي بينها، حيث تستعد إيران لتصدير 1.26مليون برميل نفط يوميا بداية من 2016، وهو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي (عبد الحميد، ص2).

وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، فيما تتوقع المنظمة الدولية للطاقة أن يزيد الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً، هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضا (ياسر، 2018).

1.3.4 تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي للنفط، فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيارا كبيرا في صادراتها واستثمارتها التي تمثل ثلثي (3/2) ناتجها المحلي

الإجمالي، وهذا راجع أساسا إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة (عبد الحميد، ص2).

في السنوات العشر الماضية، ارتفع الاستهلاك الصيني للنفط من سبعة ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون الصحراء في أفريقيا مجتمعة. وبالتالي، فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية (ياسر، 2018)

1.3.5 الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى،فقد ارتفع الإنتاج الأميركي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست سنوات الماضية. وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة، تحول التنافس إلى الأسواق الآسيوية واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في وقت ازداد فيه إنتاج كندا والعراق وروسيا، ولا توجد إشارة إلى أن هبوط الإنتاج بالولايات المتحدة يكفي حاليا لرفع الأسعار عام 2016 (موقع الكتروني، 2015).

1.3.6 العلة الهولندي

إن ظاهرة المرض الهولندي تؤثر بشكل واضح في اقتصاديات الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية خاصة النفط في دعم التنمية الاقتصادية، حيث أن الزيادة الكبيرة في أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية يؤدي إلى زيادة صادرات هذه الدول من المورد الطبيعي وبالتالي زيادة النقد الأجنبي المتدفق لخزينة الدولة، وهذا ما يترتب عليه ضعف القوة التنافسية للقطاعات الأخرى وذلك بسبب الاستراتيجة الاقتصادية التي تعتمدها هذه الدول من خلال الاعتماد على مصدر وحيد في تحريك عجلة النمو الاقتصادي (حمزة، أمال، 2017، ص12).

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد على مصدر واحد في دعم التنمية الاقتصادية، ومعظم إيرادات الدولة مكونة من الجباية النفطية، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يتعرض لأزمات اقتصادية كبيرة بدءا من أزمة 1986 إلى غاية الأزمة الحالية، حيث انخفضت مداخيل الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط التي وصلت لمستويات قياسية بلغت 42 دولار للبرميل سنة 2016 (حمزة، أمال، 2017، ص12).

3.السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار المرتقبة من انهيار أسعار النفط

إن حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، دفع بالسلطات للشروع في إصلاحات اقتصادية مست كل المجالات ومنها السياسة التجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق.

3.1 ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

إن فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مطروحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية للجزائر وبالأخص بالنسبة للتوازنات المالية للجزائر في المستقبل ذلك أن الصادرات النفطية تعتبر زائلة بمرور الزمن، والتي كانت ولا تزال مسيطرة على هيكل الصادرات الجزائرية (فيصل، 2012، ص119).

ولمواجهة هذه التحديات الكبيرة اتخذت الجزائر منذ سنوات طويلة مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحرقات غير أنها لم تأت بالنتائج المرجوة، ولهذا فقد كثفت الجزائر من جهودها في هذا المجال خاصة في بداية الألفية الثالثة حيث مست هذه الإجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير والتي نبرزها فيما يلي:

3.1.1 الإجراءات المؤسساتية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في تسعينات القرن الماضي كان هدفها تطوير المبادلات التجارية وبالأخص الصادرات خارج المحروقات، وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الإستراتيجية الوطنية، ومن بين هذه الهيئات هناك :

أ- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) ومن بين المهام الموكلة إليها ضمان تأمين الصادرات الجزائرية من الأخطار السياسية وكذا الأخطار التجارية.

ب- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CNCPE) ومن بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف ومن بين مهامه المساهمة في تحديد الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بتطوير الصادرات، وكذا المشاركة في تطوير البرامج والإجراءات المتخذة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ت- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX) وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المشاركة في وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (فيصل، 2012، ص119).

3.1.2 الإجراءات التنظيمية

تتعلق الإجراءات التنظيمية أساسا بعمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية، وتحفيزها من خلال هذه الإعفاءات الضريبية والدعم المالي:

أ- **التحرير الكلي لعمليات التصدير:** إن عملية التصدير في الجزائر لا تخضع لأي موافقة أو ترخيص مسبق، هذا التحرير يتجسد في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري، وكذا إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا إلى نظام البنك الجزائر رقم 13-91 (الأمر 03-04، 2003).

ب-الإعفاءات الضريبية :إن من أهم الامتيازات التي يستفيد منها المصدرون تتعلق بـــ:

- ✓ **الرسم على النشاط المهني (TAP):** إذ لا يتم إدخال ضمن رقم الأعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني كل عمليات بيع ونقل السلع الموجهة أساسا لعملية التصدير.
- ✓ **الرسم على القيمة المضافة (TVA):** ويتعلق بعمليات تصنيع وبيع السلع الموجهة أساسا إلى التصدير وكذا العمليات المتعلقة بتصنيع وبيع السلع الوطنية الموجهة إلى المحلات تحت رقابة الجمارك.
- ✓ **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** تستفيد من الإعفاءات الضريبية كل الشركات التي تقوم ببيع السلع والخدمات الموجهة لعملية التصدير، باستثناء عمليات النقل البري والبحري والجوي، وعمليات إعادة التأمين والبنوك(حداد، 2013، ص153) .

ث-الدعم المالي: تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة(الأمر 03-04، 2003) .

3.2 التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير

قصد التحفيز على القيام بعمليات التصدير تم اتخاذ إجراءات لتسهيل هذه العملية وتبسيطها، وذلك في كل من الموانئ والمطارات وفي الحدود البرية وكذلك من خلال تبسيط سير عمليات التصدير، وهذه الإجراءات تتمثل في:

3.2.1 التسهيلات الجمركية: وذلك لتشجيع عمليات التصدير وتسهيل الإجراءات المتعلقة بذلك، حيث تم إعفاءها من الضرائب الجمركية، وكذا استجابة لانشغالات المصدرين قصد تسهيل مهمتهم مثل الإعفاء من دفع الكفالة في إطار القبول المؤقت للتغليف المستعملة للسلع الموجهة للتصدير.

3.2.2 التسهيلات على مستوى الموانئ تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التسهيلية من طرف المؤسسة الوطنية للجزائر (EPAL) منذ سنة 2003 تتمثل في إقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير وانشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة للتصدير، وكذا الإعفاء لمدة 10 أيام من تكاليف تخزين السلع الموجهة للتصدير(الأمر 03-04، 2003) .

3.2.3 الإجراءات المتخذة لتطوير الصادرات خارج المحروقات

يجب على الجزائر القيام ببعض الإجراءات لترقية صادراتها خارج المحروقات منها:(طارق، سعيد، 2012، ص58)

3.2.3.1 التقارب الجغرافي: يتيح للمؤسسات الجزائرية فرص التصدير للبلدان القريبة من حيث الموقع مثل ما حدث في منتدى الاستثمار " الجزائر–إفريقيا " المنعقد سنة 2017 حيث تم إبرام اتفاقيات عبر الشركة الطاقوية سونلغاز–مجال الاتصالات–النقل، إضافة إلى أنه سيتم مباحثة تصدير السيارات المصنعة في الجزائر والمركبة بالغرب الجزائري إلى دول إفريقيا؛

3.2.3.2 التقارب الثقافي: كالدين، اللغة، العادات الاستهلاكية، الأذواق والسلوك الشرائي ...،ولدراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير، يبين الجدول أدناه أهم الدول التي تستورد من الجزائر خارج المحروقات.

3.3 تسعير النفط خارج الدولار الأمريكي

العلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية، ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، فك العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار، إن لم يكن هذا ممكنا فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ (أنس، 2018) .

3.3.1 صندوق ضبط الإيرادات (الموارد)

قامت الكثير من الدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر بإنشاء صناديق لها أسماء مختلفة ولكن تشترك من حيث قواعد إنشائها وأهدافها سمي هذا الصندوق في الجزائر "صندوق ضبط الموارد" FONDS DE REGULATION DES RECETTES وتسمى في بعض البلدان بصناديق التثبيت أو صناديق النفط.

3.3.2 الإطار النظري لصندوق ضبط الإيرادات (الموارد):

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 2000/06/27 والتي تنص على التالي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات: فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق ونقصد بها الإيرادات المتعلقة بالثروات الطبيعية كالذهب و الفوسفات ..الخ

أما جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العام، ويعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية (بساس، 2015، ص130) .

ومن أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات الجباية النفطية حيث تعتبر أهم مصدر يعتمد عليه هذا الصندوق، وهناك مصادر أخرى إلا أنها تعتبر أقل أهمية من المصدر الأول تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر لسير المديونية الخارجية بطريقة فعالة وكذالك كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

3.3.3 أهمية صندوق ضبط الإيرادات (الموارد):

يستمد أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دور وأهميته في النقاط التالية: (الأمر04-06، 2006)

أ. مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛

ب. ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مسار مصلحة الاقتصاد الوطني؛

ت. تغطية العجز في الميزانية العامة وانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض.

يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه فأما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن تستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى صندوق الإدخار .

3.4 ترشيد الواردات

تشكل زيادة الواردات في السنوات الماضية خطورة كبيرة على استقرار سعر صرف الدينار، حيث ارتفعت قيمتها من 39.18 مليار دولار في عام 2008 إلى 54.9 مليار دولار في عام 2013، وأصبح الضغط على سعر الصرف الدينار من الظواهر المقلقة لما لها من آثار سلبية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وفرص زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، مما أوجب اتخاذ التدابير اللازمة لترشيدها وضمان تسيير أحسن لعمليات الاستيراد، وهو ما يقتضي دراسة الواردات بحيث لا يسمح لغير الضروري في الاستيراد، رغم أن تكوين مجمل واردات الجزائر هي من التجهيزات والمواد الأولية حيث تشكل نسبة 62% لغرض تسيير قطاع الفلاحة والصناعة التي قد تساهم في توازن الاقتصاد (عريبي، ركي، 2016، ص6) .

ولهذا السبب يصعب تقييد هذه المجموعة من الواردات،حيث أن برامج الاستثمار في القطاع العمومي أو الخص تستوجب استيراد مثل البضائع لتشغيل المشاريع، كما أن المواد الغذائية التي تتجاوز قيمتها 9 مليار دولار ممثلة 17% الواردات الإجمالية، تمثل أغلبيتها مواد أساسية كالقمح والسكر .. الخ وهي مواد ضرورية ينبغي العمل على توفيرها ينبغي العمل على توفيرها محليا بدلا من اللجوء إلى الاستيراد (عريبي، ركي، 2016، ص6) .

3.5 تنويع هياكل الاقتصاد الجزائري

إن الانخفاض في أسعار النفط من شأنه أن يشكل قوة دافعة لتكثيف جهود الإصلاح الهيكلي لدعم فرص النمو والعمل في ظل ضعف الأرصدة والمالية، فالوفرة في الاحتياطات النقدية الأجنبية سيسمح بتجنب تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي في الأجل القريب، ولكن يتعين التعامل بجدية مع الأوضاع الحالية لغرض تجنب انخفاض دائما إلى حد كبير بتعديل خططها لضبط الميزانية العامة على المدى المتوسط وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال (عريبي، ركي، 2016، ص10).

ينبغي أن يكون تنويع الاقتصاد دائما لزيادة الوزن النسبي للصادرات خارج مجال المحروقات وضبط أوضاع المالية العامة حتى يتمكن القطاع العام والخاص من الاعتماد على محركات أساسية للاقتصاد والإنفاق الحكومي، بحيث توجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في المشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية، فينبغي تنويع اقتصادها من خلال إعادة بعث القطاع الصناعي والفلاحي من خلال ما يلي (عريبي، ركي، 2016، ص10):

- تغير نموذج المبادلات نحو شركات صناعية محلية موجهة للإنتاج والتصدير؛
- إن استيراد المواد الأولية في سبيل الإبقاء على الآلة الإنتاجية أمام الطلب المتزايد الكبير بفعل التزايد السكاني وقلت الاستثمارات ضروري من أجل توفير مختلف المنتجات؛
- إعداد دراسات لتحديد نوع وحجم الطلب المحلي على جميع السلع؛
- زيادة الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية إذ أن قيمة الواردات الجزائرية سترتفع.

هذا بالإضافة إلى توجيه الأنظار إلى مصادر بديلة للطاقات المتجددة والغاز الطبيعي، نظرا لما تحتويه الجزائر من احتياطيات كبيرة من هذه الموارد وذلك بالرغم من التكاليف المرتفعة للاستثمار في الطاقات المتجددة وارتباط سعر الغاز الطبيعي بسعر النفط، إلا أنه لابد من بذل المزيد من الجهود من خلال وضع استراتيجيات طاقوية قائمة على التنويع في مصادر الايرادات، وذلك من أجل تخفيف التبعية لقطاع النفط ومن ثم التعافي من العلة الهولندية، ومن ثم الحفاظ على ما تبقى من احتياطي نفطي وكذا تحقيق التنويع الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة:

تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التمنية.

والنفط عن غيره من مصادر الطاقة المختلفة ينفرد بمجموعة من الخصائص التي تجعله يرتقي لكونه المادة الأهم في حياة المجتمعات الاقتصادية المعاصرة، وهذا ما جعل النفط هدفا بحد ذاته

ووسيلة في كثير من الأحيان، ونظرا لأهميته البالغة أصبح الاقتصاد النفطي موضع اهتمام وبحث في كافة الأوساط العلمية، كما أصبحت الصناعة النفطية من أبرز الأنشطة الصناعية الحديثة.

أولا: عرض النتائج

1. يعتبر النفط ثروة حقيقية تمكنت الجزائر بموجبها من النهوض اقتصاديا إلى فترة لم تدم طويلا،نظرا لمختلف الظروف التي سادت العالم على اثر الأزمة المالية العالمية عام 2008،مما أعطى فرصة لاستخدام سياسة واضحة المعالم بالوسائل المتاحة لتحسين هيكلة الاقتصاد الوطني بعيدا عن القطاع الريعي؛
2. العمل على تفعيل سياسة مشتركة بين الدول النامية في العلاقات الخارجية والتبادل التجاري، والتحرك المشترك مع المنظمات والمؤسسات الدولية لمعالجة؛
3. التفاعل مع الأحداث بكفاءة ومرونة ومواكبة التحولات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الدولية،تعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي؛
4. إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية النفطية وعليه فان التقلبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات للوضعية الحالية لسياسة التجارية للدولة؛
5. يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تجعله يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري؛
6. تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالمين على النفط مما جعلها تذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق؛
7. ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بالأزمات النفطية من خلال التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية؛
8. يتحدد سعر النفط نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسة والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين؛
9. إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة يجعله رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

ثانيا- التوصيات

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكان تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

1. العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي؛

2. تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة؛
3. تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية ومؤهلات الاستثمار في الجزائر وتسويقها خارج قطاع المحروقات؛
4. لابد من الاهتمام بشكل كبير بالقطاع الخاص الوطني وعدم التعويل فقط على المستثمرين الأجانب ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في القطاعات الهامة مثل القطاع الصناعي التحويلي وبعيدا عن القطاعات التي ليست لها أهمية كبيرة مثل التجارة؛
5. ضرورة تنويع الصادرات الجزائرية من خلال ترقية تنافسية المنتجات الوطنية؛
6. على الجزائر تقليص هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني بإدماج تدريجي للقطاعات البديلة الأخرى؛
7. تعزيز دور القطاع العام في الاقتصاد الجزائري، وتشجيع العمل المشترك بينه وبين القطاع الخاص جنبا إلى جنب والأخذ بعين الاعتبار وجود اتجاهات عالمية نحو تعظيم دور القطاع الخاص باعتبار أحد الركائز الأساسية للتطوير المستقبلي لجميع القطاعات؛
8. الحاجة إلى النظر في إصلاح سياسات الدعم المنتهجة من طرف الدولة والتي ساهمت في انخفاض كفاءة استخراج مصادر الطاقة، الأمر الذي أثر سلبيا على كفاءة الموارد والتخصيص الأمثل لها؛
9. ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال الطاقة المتجددة والنظيفة وتطويرها كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والمائية.

قائمة المراجع:

1. جمال الدين الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب اللأكديمي، الأردن ، 2010.
2. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة ، مصر، 2007.
3. يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية،، دار هومة، الجزائر، 2010.
4. بوكونة نورة ، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2012.
5. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
6. متاح على الموقع: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.com/t1492-topic تاريخ الإطلاع: 2018/03/09 على الساعة 23:10 .
7. محمد احمد الدوري،محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983،ص198 .

8. المعهد العربي للتخطيط ، أسواق النفط العالمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57، نوفمبر سنة خامسة ، الكويت متاح على –www.arab-apg/develop 1.http

9. عبد القادر سيد أحمد، لأوبك ماضيها حاضرها وأفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

10. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة جيجل، الجزائر.

11. خليل المقداد، انهيار أسعار النفط الأسباب العلنة والخفية،متاح على الموقع: –http://orient news.net/ar/news_show بتاريخ: 2018/01/25 على ساعة:16:19.

12. ياسر أبو معيلق، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط ،http://www.dw.com/ar/ بتاريخ:25/01/18 على الساعة: 04: 16 .

13. أربعة أسباب لهبوط أسعار النفط، متاح على الموقع: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness بتاريخ: 2018/01/25 على الساعة:16:11.

14. حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية – حالة الجزائر– مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12،2017.

15. فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث،العدد11،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2012.

16. الأمر 03 –04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها.

17. حداد بسطالي، استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي ، دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى201 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2012–2013.

18. طارق قندوز، سعيد قاسمي، تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012

19. أنس بن فيصل الحجي،في سبيل ثقافة نفطية: العلاقة بين النفط والدولار، متاح على الموقع: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/833.htm بتاريخ:2018/03/18 على الساعة: 19:38.

20. بساس صارة، دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر للفترة 1980– 2013)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2015.
21. الأمر رقم 04 –06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2006.
22. غريبي احمد، ركي أحسن، آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008–2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، 2016.